المؤتمر الصحفي لنقيب صيادلة لبنان الصيدلي ربيع حسونة
بتاريخ ٠٤-١١-٢٠١٣

ممثلي وسائل الاعلام الكرام
اهلاً بكم في نقابة الصيادلة التي يشرفها ان تتوجه من خلالكم الى الرأي العام في لبنان لاطلاعه على مجموعة من الحقائق شوهتها للاسف حملة تحريض مبرمجة هدفها تضليل الناس و صب الحقد غير المبرر على مهنتنا الشريفة.
ايها السادة نحن في نقابة الصيادلة نقدّس الحريات العامة و في مقدمتها حرية التعبير ونحن جزء من نقابات المهن الحرة التي بفضل نضالاتها حققت الحركات المطلبية في لبنان اهدافها صون حقوق المواطن.
نذكر بهذا الامر ويؤلمنا ان تكون حرية الصحافة قد استُغلت لغايات مؤذية فعلى الرغم من احترامنا لحق جريدة الاخبار في التعبير عن رأيها، الا اننا فوجئنا بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٢٩ بمقالة للصحافي منهال الامين تتضمن جملة افتراءات مرفوضة تسيء الى صدقية الاعلام و تشوش الرأي العام و تشوه مهنة الصيدلة.
لقد بدأت المقالة بعبارات القصد منها اهانة الصيدلي الذي وصفته بصاحب دكان ووصفته بأنه تاجر بما يوحي بان التجارة عمل غير شريف علما ان مهنة الصيدلة لا تخضع لمفاهيم التجارة.
لم يكلف صاحب المقالة نفسه عناء الاتصال بنقابة الصيادل فأستند في تحليله الى معطيات هي اشبه (الخبريات غير الموثقة).
من هنا وبعد اجتماع طارىء في مجلس النقابة ونظراً للمغالطات الخطيرة التي تضمنتها مقالة الاخبار، تضع النقابة بتصرف الرأي العام الحقائق الاتية:

ان نقابة الصيادلة نجحت في النأي بنفسها عن كل هذه التجاذبات السياسية وغيرالسياسية وحصنت نفسها لتبقى خط الدفاع الاول عن السلامة العامة وصحةالمواطن ونجحت في ابعاد النفس التجاري عن المهنة وحاربت المهربين والمزورين والمستوصفات (الدكاكين) التي تعمل من دون اشراف صيدلي.
ان النقابة تؤكد ان الدواء ليس سلعة تقدم الى الزبون. الصيدلي يعمل طيلة النهار ويسهر حتى ساعات متأخرة من الليل معرضا نفسه لشتى انواع الاخطار الجسدية والمادية من اجل تقديم الدواء الانجح للمريض اضافة الى الارشاد دواء لتثقيف الصحي عبر الاستشارات المجانية التي يؤديها.
اما بالنسبة الى سعر الدواء هنا كآليات واضحة لتسعير الدواء وتخفيضه كما حصل اخيرا اذ انخفض سعرالادوية ٣٠% وعلى كل الاصناف حديثة التسجيل. كما تم خفض سعر ما يقارب الالف الدواء في الآونة الاخيرة من ضمن الآلية المتبعة لاعادة التسعير وهذا كله بالطبع من مسؤولية وزارة الصحة وليس النقابة كما يحلو للبعض القول. النقابة هي مع تطبيق الوصفة الطبية الموحدة فورا تماشيا مع رؤيتها ان الدواء خدمة طبية وليس تجارية.

اضافة لا اخفي سرا ان قلت هنا ان الصيدلي يتحمل من جيبه الخاص ودخله ومعيشته كلفه تخفيض اسعار الادوية ومع ذلك لا هو طالب برفع الجعالة كغيره ولا هدد بالاضراب والاقفال مع ان الاوضاع الاقتصادية الصعبة والكلفة المرتفعة للمعيشة وارتفاع الاسعار تنسحب عليه.

اما القول ان الصيدلي يجني ارباحا طائلة. لو كان ذلك صحيحا لما قاتلت النقابة لتوفير معاش تقاعدي للصيدلي لا يكفي لسد الجوع وهذا مثبت بالدراسات المقدمة الى وزارة الصحة التي تعتمد ارباح الصيدلي ٩%. وهنا نعتبر ما يقال تجنيا وافتراء واخبارا في حق مروجي هذه الشائعات ونطلب من القضاء والنيابة العامة التحرك لاجراء المقتضى وملاحقة هؤلاء المغرضين الذين يرمون الى زعزعة ثقة الناس بالقطاع الصيدلي والنقابة التي ستتخذ صفة الادعاء بحق هؤلاء.

اما القول ان الصيدليات تبيع ادوية منتهية الصلاحية فذلك عار عن الصحة تماما وواضح ذلك من خلال التفتيش الذي تقوم به وزارة الصحة ونقابة الصيادلة والتزام الصيادلة أنفسهم بالامر حفاظا على صحة المواطن.

ان النقابة حريصة كل الحرص كما وزارة الصحة على توفير الدواء الافضل مضمونا وسعرا. اضافة فهناك اليات واضحة ومعتمدة لسحب الادوية المنتهية الصلاحية قبل ٣ اشهر من التاريخ الظاهر على العلبة ليتم اتلافها على نفقة الصيادلة.

ان النقابة التي تعلم جيدا ان الهدف من هذه الحملات والشائعات هو زعزعة ثقة المواطنين بها وبالجسم الصيدلي الحريص كما قلنا ووزارة الصحة على السلامة العامة والامن الصحي للبنانيين تضع هذه الحقائق برسم اللبنانيين عموما والمرضى خصوصا الذين هم الادرى بما يربطهم بالصيادلة من علاقات ثقة وصداقة طابعها رسالي انساني اقسم الصيدلي اليمين للعمل بها والحفاظ عليها.

أيها الزملاء،
ان انعقاد هذا المؤتمر اليوم ليس موجها" ضد أية وسيلة اعلامية، او لتسجيل موقف سياسي او انتخابي، لكن الهدف منه فقط الدفاع عن كل الزملاء الصيادلة الذين ظلموا من جراء الافتراءات التي صدرت في هذه الصحيفة.
اننا اذ نقف عند هذه الحملة ضد أصحاب الصيدليات، والتي تهدف الى زعزعة ثقة المريض بهذا القطاع، نتساءل ما اذا كان هنالك من مؤامرة تهدف الى تسكير هذه المؤسسات، والتوجه لامتلاكها من قبل جمعيات او مؤسسات. وهنا فاننا ندعو الزملاء من كل الفئات الى التضامن والعمل من اجل بلورة مشروع متكامل لاصحاب الصيدليات، وان النقابة سوف تكون راعية له وداعمة كون هذا القطاع هو صمام الامان لمهنة الصيدلة.
ان هذه الافتراءات تطال كل الصيادلة وكل اطيافهم وانتماءاتهم، وانه من واجبنا الدفاع عنهم. ونورد ما يلي:

١- في مقولة ربح الصيدلي ٦٠ – ٧٠% :
نستغرب كيف حصلت هذه الصحيفة على هذا الرقم، وهل ارتكزت على دراسات حيث انها حددت النسبة بشكل دقيق بنظرهم، وكأنها تريد التشهير بهذا القطاع.

٢- ان الدواء يسعر من قبل وزارة الصحة العامة، وهو سعر ثابت بل واعتمادا" على آليات التسعير لدى الوزارة التي تقوم على اعادة التسعير نزولا كل ٥ سنوات وكذلك تسعير الادوية المثيلة بأقل ٣٠% وتخفيض حوالي ١٠٠٠ دواء، نصل الى خلاصة ان سعر الدواء هو الى انخفاض. أضف الى ما يتكبده الصيدلي من اعباء وغلاء معيشة بشكل

متزايد من اقساط مدرسية وكهرباء، وايجارات وآخرها الموازنة الخاصة التي يجب علينا القيام بها من أجل حماية انفسنا.
وهنا نسأل، من يعوض على هؤلاء الزملاء الذين تم الاعتداء عليهم؟ وهنا سوف نطالب كل الزملاء بتقديم كل ما تكلفوا به من اجل الطلب من هيئة الاغاثة التعويض.
ازاء كل هذا، كيف يكون الصيدلي يجني أرباحا" تصل الى ٦٠ – ٧٠%
اننا نضف على ذلك بأن مهنة الصيدلة هي مهنة انسانية، فلماذا الصيادلة مجبرين ان يدفعوا من مالهم الخاص ثمن الدواء، واستثمارات في قيمة المخزون.
لذلك، فاننا نطالب الدولة ان يكون للصيادلة جعالة على الوصفات حين تطبق الوصفة الطبية الموحدة حيث ان الجعالة على الدواء هي من حقنا كوننا ندفع ثمن الدواء من جيبتنا. حيث اننا نقوم بخدمتين الاولى استثمارات المخزون والثانية الاستشارات الطبية الصيدلانية.
وهنا نقول ايضا اذا كان بعض الزملاء مهنيين ليسوا مدركين كيفية العمليات الحسابية، ونحن بالتأكيد فاننا نستطيع ان تقوم بهذه الحسابات ونظهر ان كل الصيادلة مهددة حقوقهم ويلحقهم الاجحاف وأنه يجب التعويض علينا بزيادة جعالتنا وليس المس بها.
على هذا نضيف:
ان صاحب المقال لا يجيد العمليات الحسابية اكثر من وزارة المالية، والتي اعتمدت الربح للصيدلي ٩% بعد دراسات وافية وعلمية قدمتها النقابة اثبتت فيها اجحاف كل الصيادلة وان ٨٠% ما دون الوسط.
اننا نعتبر هذا المقال من هذه النقطة تشهير وسوف نعمل على مقاضاة مطلقها.

٣- في خصوص التهرب من وزارة المالية:
ان هؤلاء الزملاء الذي تم اتهامهم بالتهرب من الدفع لوزارة المالية، وكأنهم خارجين عن القانون وعصابات متناسيا" الاوضاع التي وصلت اليها البلاد من ترد على كل المستويات، هؤلاء الزملاء الذين طالبوا النقابة ووزير المالية وكل المسؤولين في هذا الوزارة الى اقتطاع نسبة مئوية من ارباحهم تدفع مسبقا" الى الوزارة وهنا نكون قد حققنا ثلاث اهداف لصالح الدولة:

١- الفائدة العائدة للدولة من الدفع المسبق والذي يقدر ب ١٠%
٢- نوفر على الدولة المراقبة والتفتيش على هذا القطاع وعلى ٣٠٠٠ مؤسسة
٣- يعتمد باحتساب هذه الضريبة معايير اقتصادية علمية بحيث تكون بازدياد ودقيقة.

اليس من واجبنا مكافأة الصيادلة بدل التشهير بهم.
اننا نعتبر هذا الموضوع أيضا تشهير سوف نلاحق صاحبه لنية الاساءة بمهنة الصيدلة وشريحة شريفة من الزملاء.

٤- بيع ادوية منتهية الصلاحية:
في كل هذه الظروف السيئة ما زالت النقابة تقوم بواجبها بالتفتيش على كل الصيدليات، وهي اذا تشكر كل الزملاء على المساعدة والمساندة في هذا المجال ايمانا" منهم بهذه الرسالة الانسانية، فاننا نتشدد معهم حت لعدم وجود عينات في هذه الصيدليات، وهذا مثبت بعدد محاضر التفتيش الموجودة في النقابة.

أليس ذلك ظلم باتهام هذه الشريحة ببيع ادوية منتهية الصلاحية بينما هم ملاحقون بتطبيق القانون.
نحن نتمنى ان يتم تكريمهم، والاعتراف بمهنيتهم وحقوقهم وشفافيتهم.
أما ان نقبل بالتشهير بالمهنة والاعتداء على كافة الصيادلة فهذا ما لم ولن يحصل.

٥- ان عدد الصيادلة حوالي ٦٥٠٠ وهنالك ٢٨٠٠ صيدلية اضف الى ١٢٠٠ صيدلي موظف في هذه الصيدليات، اي ما مجموعه ٤٠٠٠ صيدلي يعمل في قطاع الصيدليات الذي نسبته ٦٣%. وهنا تكمن أهمية هذا القطاع، فمقولة ان قطاع الصيدليات ليس له تأثير في النقابة هي مؤامرة لضرب هذا القطاع وتحويله الى مؤسسات تجارية لن نقبل به أبدا".
حبذا لو تطرق هذا المقال الى اعداد الصيادلة وان وصل الى اربع اضعاف الحد المتعارف عليه دوليا" وان هناك سبع كليات صيدلة تقدمت للاستحصال على رخصة في لبنان سوف يشكل من كارثة مهنية، تطيح بمهنة الصيدلة برمتها.

٦- حبذا لو تطرق هذا المقال الى بيع الادوية من خارج الصيدليات وأولها الهرمونات والطعم التي تباع عند الدكاكين الى الاطباء من قبل الشركات دون ان يكون هنالك تأكيد على الجودة او النوعية، خاصة انها ادوية خطيرة. أليس هذا الموضوع يشكل خطر على الصحة العامة؟

٧- حبذا لو تطرق هذا المقال الى الكارثة الصحية من خلال المستوصفات،
حبذا لو ساعد في البحث عن اعداد المستوصفات
حبذا لو يعملنا ما اذا كان هنالك دليل للمستوصفات في لبنان
حبذا لو يعلمنا ما اذا كان هنالك صيدلي مسؤول وطبيب في كل مستوصف
حبذا لو يعلمنا عن كيفية اتلاف الادوية المنتهية الصلاحية في هذه المستوصفات

وأخيرا حبذا لو نكون موضوعيين في مقاربتنا للامور نهدف حقا الى خدمة المواطن وصحة المواطن.

شكرا" لحضور الزملاء
شكرا" للاعلاميين

نقيب صيادلة لبنان
الصيدلي ربيع حسونة